



ANNALES ISLAMOLOGIQUES

en ligne en ligne

Ansl 33 (1999), p. 1-16

Ayman Fu'ād Sayyid

طبيعة الإقطاع الفاطمي .fātīmī-al iqtā'-al Ṭabī'at

Conditions d'utilisation

L'utilisation du contenu de ce site est limitée à un usage personnel et non commercial. Toute autre utilisation du site et de son contenu est soumise à une autorisation préalable de l'éditeur (contact AT ifao.egnet.net). Le copyright est conservé par l'éditeur (Ifao).

Conditions of Use

You may use content in this website only for your personal, noncommercial use. Any further use of this website and its content is forbidden, unless you have obtained prior permission from the publisher (contact AT ifao.egnet.net). The copyright is retained by the publisher (Ifao).

Dernières publications

- | | | |
|---------------------------------------|---|--|
| 9782724710885 | <i>Musiciens, fêtes et piété populaire</i> | Christophe Vendries |
| 9782724710540 | <i>Catalogue général du Musée copte</i> | Dominique Bénazeth |
| 9782724711233 <i>orientales</i> 40 | <i>Mélanges de l'Institut dominicain d'études</i> | Emmanuel Pisani (éd.) |
| 9782724711424 | <i>Le temple de Dendara XV</i> | Sylvie Cauville, Gaël Pollin, Oussama Bassiouni, Youssreya Hamed |
| 9782724711417 | <i>Le temple de Dendara XIV</i> | Sylvie Cauville, Gaël Pollin, Oussama Bassiouni |
| 9782724711073 | <i>Annales islamologiques</i> 59 | |
| 9782724711097 | <i>La croisade</i> | Abbès Zouache |
| 9782724710977 | ???? ??? ???????? | Guillemette Andreu-Lanoë, Dominique Valbelle |

المراجع الأجنبية

- Brett, M. «The Origins of the Mamluk Military System in the Fatimid Period» in Vermeulen, Smet, U. and D. de, editors *Egypt and Syria in the Fatimid, Ayyubid and Mamluk Eras*, OLA 73 (Louvain 1995), p. 39-52.
- «The Way of the Peasant», *BSOAS* 47 (1984), p. 47-57.
- Cahen, Cl. «L'administration financière de l'armée fatimide d'après Al-Makhzūmī», *JESHO* 15 (1972), p. 163-182.
- «Contribution à l'étude des impôts dans l'Égypte médiévale», *JESHO V* (1962), p. 244-278.
- «L'évolution de l'iqtā' du IX^e au XIII^e siècle. Contribution à une histoire comparée des sociétés médiévales», *Annales ESC VIII* (1953), p. 25-52. Réédition dans *Les peuples musulmans dans l'histoire médiévale*, IFEAD, 1977, p. 231-269.
- «Le régime des impôts dans le Fayyūm ayyūbide» *Arabica* III (1956), p. 8-30.
- El² = *Encyclopédie de l'Islam*, Leyde.
- Lev, Y. «Army, Regime and Society in Fatimid Egypt 358-487 / 968-1094», *IJMES* 19 (1987), p. 337-366.
- State and Society in Fatimid Egypt*, Leyde-Brill, 1991.
- Rabie, H. *The Financial System of Egypt A.H. 564-642 / A.D. 1159-1341*, London, 1972.

ابن ماتى (أبو المكارم الأسعد بن مهذب الخطير أبو سعيد مينا) المتوفى سنة ٦٠٦ هـ / ١٢٠٩ م.

«قوانين الدواوين»، جمعه وحققه عزيز سوريان عطية، القاهرة - الجمعية الملكية الزراعية ١٩٤٣ .
ابن ميسّر (تاج الدين محمد بن على بن يوسف بن جلب راغب)، المتوفى سنة ٦٧٨ هـ / ١٢٧٨ م.

«المنتقى من أخبار مصر»، انتقاء تقي الدين أحمد بن على المقرizi، حققه وقدم له أيمن فؤاد سيد، القاهرة - المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية ١٩٨١ .

ناصر خسرو قام برحلته بين سنتي ٤٣٧-٤٤٤ هـ / ١٠٥٢-١٠٤٥ م.
«سفرنامة»، نقلها إلى العربية يحيى الخشاب، بيروت - دار الكتاب الجديد ١٩٧٠ .
النويرى (شهاب الدين أحمد بن عبدالوهاب البكرى الشافعى) المتوفى سنة ٧٣٢ هـ / ١٢٣١ م.
«نهاية الرب في فنون الأدب»، مع ٢٨ تحقيق محمد محمد أمين، القاهرة - مركز تحقيق التراث بدار الكتب المصرية ١٩٩٢ .

المراجع العربية

أيمن فؤاد سيد

الدولة الفاطمية في مصر - تفسير جديد، القاهرة - الدار المصرية اللبنانية ١٩٩٢ .

إبراهيم طرخان

النظم الإقطاعية في الشرق الأوسط في العصور الوسطى، القاهرة - دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ١٩٦٨ .

حسنين محمد ربيع

النظم المالية في مصر زمن الأيوبيين، القاهرة - جامعة القاهرة ١٩٦٤ .

راشد البراوي

حالة مصر الاقتصادية في عهد الفاطميين، القاهرة - مكتبة النهضة المصرية ١٩٤٨ .

سعید عبد الفتاح عاشر

«البنية البشرية لجيوش صلاح الدين»، المجلة العربية للعلوم الإنسانية ١٠ (١٩٩٠) .

عبدالعزيز الدوري

تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري، بيروت - دار المشرق ١٩٧٤ .

ابن ظافر (جمال الدين أبو الحسن على بن أبي منصور الأزدي) المتوفى سنة ٦١٢هـ / ١٢١٥م.

«أخبار الدول المنقطعة»، دراسة تحليلية للقسم الخاص بالفاطميين مع مقدمة وتعليق أندريه فرييه، القاهرة - المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية ١٩٧٢.

على بن خلف (أبو الحسن على بن خلف بن على بن عبد الوهاب الكاتب) المتوفى بعد سنة ٤٣٧هـ / ١٠٤٥م.

«مواد البيان»، تحقيق حسين عبداللطيف، طرابلس - جامعة الفاتح ١٩٨٢.
القلقشندى (شهاب الدين أبو العباس أحمد بن علي)، المتوفى سنة ٨٢١هـ / ١٤١٨م.

«صيغ الأعشى في صناعة الإنسا»، ١٤-١، القاهرة - دار الكتب المصرية ١٩٣٨-١٩١٢.
ابن المأمون (الأمير جمال الدين أبو على موسى البطائحي) المتوفى سنة ٥٨٨هـ / ١١٩٢م.

«أخبار مصر - نصوص من»، حققها وكتب مقدمتها وحواشيها ووضع فهرسها أمين فؤاد سيد، القاهرة

- المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية ١٩٨٣.

أبو الحasan (جمال الدين يوسف بن تغرى بردى) المتوفى سنة ٨٧٤هـ / ١٤٧٠م.

«النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة»، ١٢-١، القاهرة - دار الكتب المصرية ١٩٥٦-١٩٢٩.

المخزومى (القاضى أبو الحسين على بن عثمان بن يوسف) المتوفى سنة ٥٨٥هـ / ١١٨٩م.

«المنهاج في علم خراج مصر»، مخطوطة المتحف البريطانى رقم Add 23, 483، ونشرة كلود كاهن، القاهرة - المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية ١٩٨٦.

المُسَبِّحِي (الأمير المختار عز الملك محمد بن عبيد الله بن أحمد)، المتوفى سنة ٤٢٠هـ / ١٠٢٩م.

«الجزء الأربعون من أخبار مصر»، حققه وقدم له أمين فؤاد سيد وتياري بيانكى، القاهرة - المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية ١٩٧٨.

«نصوص ضائعة من أخبار مصر»، اعتنى بجمعها أمين فؤاد سيد، حوليات إسلامية، Anisl XVIII (1982).

p. 1-54.

المقرizi (تقي الدين أبو العباس أحمد بن علي)، المتوفى سنة ٨٤٥هـ / ١٤٤٢م.

«اعظام الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفاء»، ٣-١، تحقيق، جمال الدين الشيال ومحمد حلمي محمد أحمد، القاهرة - المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ١٩٦٧-١٩٧٣.

الخطط = «المواعظ والاعتبار في ذكر الخطط والآثار»، ٢-١، بولاق ١٢٧٠هـ / ١٨٥٣م.

ثبت المصادر والمراجع وبيان طبعاتها

المصادر العربية

ابن الأثير (عز الدين أبو الحسن على بن محمد بن عبد الكريم الجزرى) المتوفى سنة ١٢٣٣هـ / ١٢٣٠م.

«الكامل في التاريخ»، ١٣-١، ١٩٦٧-١٩٦٥هـ، بيروت - دار صادر.

البندارى (قون الدين الفتح بن على بن الفتح الأصفهانى) المتوفى سنة ١٢٤٥هـ / ١٢٤٣م.

«تاريخ دولة آل سلجوقي»، القاهرة - مطبعة الموسوعات ١٩٠٠.

الخوارزمي (أبو عبدالله محمد بن أحمد الكاتب) المتوفى سنة ١٣٨٧هـ / ٩٩٧م.

«مفاتيح العلوم»، القاهرة - مطبعة الشرق ١٩٢٣.

ابن سعيد (على بن سعيد المغربي) المتوفى سنة ١٢٨٥هـ / ١٢٨٦م.

«المُغَرْبُ فِي حُلَى الْمَغْرِبِ»، تحقيق حسين نصار، القاهرة - مركز تحقيق التراث بدار الكتب المصرية

١٩٧٢.

أبو شامة (شهاب الدين بن عبد الرحمن بن إسماعيل المقدسي)، المتوفى سنة ٦٦٥هـ / ١٢٦٧م.

«الروضتين في أخبار الدولتين»، الجزء الأول في قسمين، تحقيق محمد حلمي محمد أحمد، القاهرة - لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٥٦-١٩٦٢.

ابن الصيرفي (تاج الرئاسة أبو القاسم على بن منجب بن سليمان) المتوفى سنة ٥٤٢هـ / ١١٤٨م.

«القانون في ديوان الرسائل» و«الإشارة إلى من نال الوزارة»، حققهما وكتب مقدمتهما أمين فؤاد سيد، القاهرة - الدار المصرية اللبنانية ١٩٩٠.

ابن الطوير (أبو محمد المرتضى عبد السلام بن الحسن القيساني)، المتوفى سنة ٦١٧هـ / ١٢٢٠م.

«نزهة المقلتين في أخبار الدولتين»، أعاد بناءه وحققه وقدم له أمين فؤاد سيد، النشرات الإسلامية - ٣٩، شتوتجارت - دار النشر فرانز شتاينر ١٩٩٢.

من حال الإقطاع خاصة لأن «ديوان الجيوش» أقعد بعلم الواجبات و«ديوان الإقطاعات» أولى بعلم العبرة والمقطع وما ينساق من الفوائل من النواحي ثم يذكر ما يدل عليه «ديوان المجلس» لأن في هذا الديوان مجلساً يقابل على ما يجري في «ديوان الإقطاعات» من أحوال الجند وما ينساق من الفاضل ويُوَقَّع تلو ذلك بما يراه من إليه النظر من إقطاعه بمحلول وجبه للاستقبال الذي يراه»^{٥٨}.

وكانت الإقطاعات تُمنح في العصر الفاطمي الأول عن طريق مناشير (مفردها منشور)، أما في نهاية العصر الفاطمي فكانت تمنح عن طريق السجلات (مفردها سجل)^{٥٩} وقد أورد على بن خلف المتوفى سنة ٤٣٧هـ/١٠٤٥ م صاحب كتاب «مواد البيان» نص «منشور» بمنح إقطاع في العصر الفاطمي الأول لأفراد غير عسكريين، وعادة ما يكون هذا الإقطاع ناحية (ضيعة) أو دار أو أرض، أو «تسویغ [المقطع] ما يجري عليه من خراج ملكه وما يجري هذا المجرى»^{٦٠}.

كذلك أورد القلقشندي نص «منشور» و«سجلين» من إنشاء القاضي الفاضل: المنشور الأول لأحد أولاد الخلفاء [ربما الخليفة العاضد] اسمه حسن ولقبه حسام الدين يوعز فيه إلى ديوان الإنشاء بإقطاع ناحية كذا بحدها والمعتاد من وصفها المعاد وما يدل عليه الديوان [ديوان الإقطاع] من عبرتها ويتحصل له من عينها وغلتها... إقطاعاً لا ينقطع حكمه». وأحد السجلين نسخة بإقطاع عن الخليفة العاضد لبعض أمراء الدولة، والثاني كتب به بعض وزراء الفاطميين لم يحدد اسمه^{٦١}.

^{٥٨} المخزومي: المنهاج ٧١.

أو يمنح لقب لأحد أرباب الوظائف أو يمنح إقطاع. (ابن الصيرفي: القانون في ديوان الرسائل ١٦ هـ^{٢٠١}).

^{٥٩} على بن خلف: مواد البيان ٦٣٢-٦٣١؛ القلقشندي: صبح ١٣٢-٣١.

^{٦١} القلقشندي: صبح الأعشى ١٣: ١٣٢-١٣٨.

^{٦٠} منشور (ج. مناشير). كل وثيقة أو مكتوب لا تحتاج إلى ختم أى منشورة غير مطوية. أما السجل (ج. سجلات) فهي المكاتب الصادرة من ديوان الإنشاء باسم الخليفة ووجهة إلى أرباب الوظائف الكبار أو ملوك الدول الأجنبية أو كبار رجال الدعوة الإمامية لإبلاغ حادثة من الحوادث

ديوان الإقطاع [الإقطاعات]

كانت الإقطاعات التي تُمنح للجند في العصر الفاطمي مسؤولية «ديوان الإقطاع [الإقطاعات]» (أحد أقسام ديوان الجيش) الذي كان يتولى تحديد ارتفاع (عَبْرَة) كل إقطاع وصنفه، يقول ابن الطوير:

«إذا خلت ناحية من ضامن أو كانت محلولة ورسم إقطاعها، عمل من «ديوان المجلس»^{٥٥} ارتفاعها لأربع سنين، سنتين لغاية رخائها وسنتين لغاية جدبها بالتنقيب عن ذلك، ثم يجمع هذا الارتفاع لهذه المدة. ويعتمد أسعار ما بيع فيها من الغلات وغيرها، فإذا اجتمع من ذلك مبلغ معلوم أخذ ريعه، وإذا أراد ضامن أن يضمن ناحية كانت مقطعة عمل في معدلها كذلك على أصل عبرتها بريعها وما يريد على هذا النحو من البذل»^{٥٦}.

أما نص معاصره المَحْزُومي حول كتابة الجيش وديوان الإقطاعات فيتضم في العموم بالصعوبة في الفهم لأنَّه موجَّهٌ في الأساس إلى المشغلين بالأعمال الديوانية، فهو يستخدم مصطلحات خاصة وتعابير مرَّكزة وفي غاية الاختصار أرهقت كل الذين تعاملوا مع نصه من قبل ولم يستطيعوا رغم كل الجهد المبذول أن يقدِّموا لنا نتائج واضحة^{٥٧}، يقول المَحْزُومي:

«وأما جرائد الإقطاعات فهي على خلاف ذلك وهو أن يقام العمل وتذكر ناحية منه وعبرتها وأسماء مقطعيها وما انساق فاضلا فيها للديوان ويُشطب بما تجده من الأحوال في ذلك. وأما إخراجات الأموال والذى جرت به العادة أن يُوضع على رقعة السؤال بإخراج الحال في جانب من «ديوان الجيش» بحال السائل المستقر من واجبه والمقطع منه والخلول له ويقع تلوه في «ديوان الإقطاعات» في جانب منه بما يدل عليه

^{٥٥} ديوان المجلس. هو الديوان الرئيسي بين دواوين الدولة الفاطمية ويُقال لمتوليه «صاحب ديوان المجلس» ويُشرف على إداراته المختلفة عدد من الكتاب لكل واحد منهم مجلس مفرد وبُعاونه معين أو معينان، وصاحب هذا الديوان هو المتحدث في الإقطاعات. وتتولى إدارات هذا الديوان المختلفة الإشراف على الإنعامات والأعطيات ومنح الكسوات وتسجيل ما يرد من التحُف والهدايا من الملوك والأمراء وضبط ما يُنفق في الدولة من المهام لعرفة ما بين كل سنة من التفاوت. ويتم تنزيل كل ذلك في «دفتر المجلس». ومن

أهم مهام هذا المجلس عمل «الاستيمار» أي الميزانية العامة للدولة في نهاية ذى الحجة من كل عام. وكان كتاب ديوان الرُّواتب يجتمعون في هذا الوقت عند صاحب ديوان المجلس ويحررون قائمة بأسماء المرتزقين والمبالغ المُؤدَّة لهم عيناً وورقاً. (ابن الطوير: نزهة المقلتين ٧٤-٧٩؛ أمين فؤاد سيد: الدولة الفاطمية في مصر ٢٦٠-٢٦١).

^{٥٦} ابن الطوير: نزهة المقلتين ٨٦؛ القلقشندي: صبح ٣: ٤٨٩.

Cahen, Cl., *L'armée fatimide*, p. 164.^{٥٧}

وأسوان وعيذاب، وكانت عُبرتها يومئذ في تلك السنة مائتي ألف وستة وستين ألف دينار^{٤٩} واتبع صلاح الدين في ذلك الطريقة نفسها التي اتبعها قبل نحو مائة عام أمير الجيوش بدر الجمالى عندما أحَلَ جنوده من الأرمن محل جيوش الدولة الفاطمية، فاستولى عساكر صلاح الدين على ما كان بآيدي الجندي المصريين من مال ودور وإقطاع، ثم قبض عليهم واعتقلهم^{٥٠}. يقول المقريزى وهو يتحدث عن وصول صلاح الدين إلى قمة السلطة فى مصر «أزال السلطان صلاح الدين بن أىوب جند مصر من العبيد السود والأمراء المصريين والعربان والأرمن وغيرهم واستجده عسكراً من الأكراد والأتراك خاصة»^{٥١} وأصبحت أراضي مصر كلها منذ هذا التاريخ تقطع للسلطان وأمرائه وأجناده^{٥٢}.

هكذا عرف نظام الإقطاع الفاطمى (إقطاع القَبَّالَة) تعدىلاً في نهاية عصر الدولة، ثم تعدىلاً جذرياً على يد الأمراء الزنكيين المصاحبين لجيش أسد الدين شيركوه والذين تعودوا على ربط منح الإقطاع بالخدمة العسكرية^{٥٣}. وبذلك أصبح «الإقطاع الجيشى (أو العسكري)» هو المصدر الرئيسي لدخل الجيش الأيوبى، وخاصة في الشام، عن طريق إقطاع الأراضى لكتاب أمراء الدولة ومنهم حرية التصرف في إدارة شؤونها وصرف عائداتها مقابل إسهام المُقطَّع في المعارك التي يُعلنها السلطان. أما في مصر، فرغم ارتباط الإقطاع الإيوبى فيها بالتقاليد السلجوقية والفاتمية على السواء، فإنه لم يتَّفق تماماً مع أي من النموذجين، فمن الناحية الاقتصادية كان أكثر تحرراً من إقطاع القَبَّالَة الفاطمى بحيث أن المُقطَّع لم يعد ملزماً بدفع أى خراج، ولكن بمقارنته بالإقطاع الزنكي - السلجوقي فإن المُقطَّع لم يكن له فيه أى حق إداري حقيقي ولكنه يضمن له عائداً محدداً، ورغم أن بعض الإقطاعات كانت تمنح للمستفيدين على الدوام وتبقى وراثية في عائلاتهم فإن حالات استردادها وإعادة توزيعها تقابلنا كذلك بكثرة وذلك دون أن نتحدث عن عملية الرُّوك التي كانت تتم في مصر وما يتربّ عليها، وكان هذا العائد يُحسب على أساس تقديري يُعرف بـ«العَبْرَة» على أساس وحدة حسابية تُعرف بـ«الدينار الجيشى» تتكون في بعض التدابير المالية من عَيْن وغَلَّة وأصناف^{٥٤}.

Rabie, H., *op. cit.*, p. 28.^{٥٣}

^{٤٩} المقريزى: اتعاظ الخنفا ٣: ٤١٧.

^{٥٠} نفسه ٣: ٣٢١.

Cahen, Cl., *EI²* art. *Ayyūbides* I, p. 825; *id.*, *EI²*^{٥٤}

art. *Iktā'* III, p. 1116.

^{٥١} المقريزى: الخطط ١: ٩٤.

^{٥٢} نفسه ١: ٩٧.

١٠

حوادث سنة ٤١٥هـ/١٠٢٤م رفق الخادم «متولى السيارات بأسفل الأرض» وسني الدولة حَمَدْ بن أخي التاهرى الذى قُلُّ «جميع سيارات أسفل الأرض» التى كانت فى يد رفق الدولة الخادم الأسود^{٤٢}. ويدل على التطور الذى حدث فى القرن السادس ما ذكرته المصادر عن الصالح طلائع بن رُزِّيك أنه عندما جاء لنجدة الخلافة الفاطمية من الأشمونيين والبهنَّسا فإنَّه استعان فى ذلك بـ«العربان والأجناد مقطوعي البلاد»^{٤٣}.

وإلى جانب دفع رواتب الجندي على أساس قاعدة إقطاعية، فإنَّه كان هناك أيضاً دفعاً لرواتب الجندي على أساس نقدى. فقد كنت «الأبدال» التى تُجَهَّز كل ستة أشهر للمحافظة على عسقلان يكون على رأسها أميرٌ يُعرف بـ«أمير المقدمين» كانت تُسلَّم إليه الخريطة، وهى تشتمل على أوراق العَرْض الخاصة بالجنود ليتَّفق مع والى عسقلان على عرض العسكر بمقتضاهما، ويُسلَّم إليه مبلغٌ من المال لنفقته معونة لمن فاتته النفقة من العسكر، لأنَّ نقباء الطوائف كانوا يُجَرِّدوا من كان حاضراً من الطوائف ومن كان مسافراً في إقطاعه فيأخذ صاحب الخريطة أوراقاً من سافر وهو في إقطاعه ليُوصَل إلى نفقة. وكانت نفقة الأمراء مائة دينار لكلَّ أمير، وللأجناد ثلاثين ديناراً لكلَّ جندى^{٤٤}.

لا شك أنه قد حدث تَطَوُّر تدريجي لنظام الإقطاع الفاطمى قبل زوال الدولة الفاطمية وقيام الدولة الأيوبية، فعندما أصبح شاور وزيراً للعاشر - آخر خلفاء الفاطميين - بمعاونة جيوش نور الدين محمود، استفسد جماعة من عسكر أسد الدين شيركوه - الذى قاد جيوش نور الدين محمود لنجدة شاور فى مصر - منهم خشترين الكردى وأقطعه شَطَنُوف الواقع بإقليم الغربية^{٤٥}. كما أنَّ شيركوه فور توليه الوزارة للعاشر «أقطع البلاد للعساكر التى قدمت معه»^{٤٦}، ولما خلفه صلاح الدين فى الوزارة «شرع فى نقض إقطاع المصريين... من أجل من معه من العساكر»^{٤٧} و«أبعد أهل مصر وأضعفهم»^{٤٨} فأقطع أخاه الأمير شمس الدولة توران شاه فى سنة ٥٦٥هـ/١١٦٩م قوص

^{٤٠} أبو شامة: الروضتين ١/٢: ٤٢٤؛ المقريزى: اتعاظ الحنفأ .٢٧٩: ٣.

^{٤٢} المسيحي: أخبار مصر ٢٠ ، ٤٥٠ Lev, Y., *op. cit.*, p. 126.

^{٤١} ابن ظافر: أخبار الدول المنقطعة ٤١٠٨؛ التويرى: نهاية نفسه ١/٢: ٣٠٢؛ ابن خلدون: تاريخ (بولاق) ٤: ٧٩.

^{٤٢} نفسه ١/٢: ٤٤٥؛ المقريزى: اتعاظ الحنفأ ٣: ٣٢٢-٢١٦.

^{٤٣} المقريزى: اتعاظ الحنفأ ٣: ٣١١.

^{٤٤} ابن طوير: نزهة الملتحين ٤١-٤٢؛ المقريزى: اتعاظ الحنفأ ٣: ١٩٠.

وتدلنا هذه النصوص الهامة أنه خلال العصر الفاطمي كله كانت «الإقطاعات» تمنح للعسكريين والمدنيين على شكل «قبالات» (مفردتها قبالة) وهو عملٌ ماليٌ بحث الغرض منه تسهيل جباية الخراج ولا علاقة له بملكية الأرض مطلقاً، حيث ضمنت الحكومة الفاطمية الخراج وسائر الضرائب الأخرى مقابل مبالغ محددة واعتبر الفائض بعد ذلك أرباحاً للضامنين. وكانت البلاد يتلقّبُها متقبلوها بالأربع سنوات لأجل الظمة والاستبحار وغير ذلك.^{٣٨} وكان المُتَقْبِل يحمل ما عليه من خراج على أقساط وتحسب له من مبلغ قبالتة وضمانه لتلك الأراضي ما يُنْفَق على عمارة جسورها وسد ترعها وحفر خلجها بضراوة مقدرة في ديوان الخراج. وقسم المخزومي «القبالات» إلى نوعين: «القبالات المقررة الأسعار» وهي التي تعنى عقداً يتضمن سعراً ثابتاً غير قابل للمناقشة، و«قبالات المناجرة» بالعين والحب، وهي تعنى اتفاقاً بالمزايدة، بحيث أن لفظ «القبالة» بإطلاقه يصبح ماثلاً للفظ «المناجرة».^{٣٩}

وكان ديوان الإقطاع إذا طلب منه شخصٌ أن يقطع إقطاعاً من الإقطاعات مع تعهده بزيادة العَبَرَة الإقطاعية، تسلّم الطالب ذلك الإقطاع وفسخ عقد الضمان السابق دون اعتبار لما بذله مقطعاًها الأول في إصلاحها ووسائل زيادة عَبَرتَها، فأمر الوزير المأمون البطائحي في سنة ٥١٦هـ/١١٢٢م بقراءة منشور بالجامع الأزهر بالقاهرة وجامع عمرو بالفسطاط بإنكار ذلك ومنعه وأعفا كافة الضماناء المعاملين من قبول الزيادة فيما يتصرفون فيه ما داموا قائمين بأقساطهم.^{٤٠}

و واضحٌ من المعلومات المتوفرة لدينا أنه حدث تطورٌ في نظام الإقطاع الفاطمي في القرن السادس الهجري/الثاني عشر الميلادي حيث أصبح قسم من الجيش الفاطمي يتتقاضى مكافأته على قاعدة إقطاعية، وأصبح الجندي المقطعون يقيمون في الأقاليم التي توجد فيها إقطاعاتهم. وتعد عملية إقامة المقطعين في الأقاليم تطوراً في هذا النظام في القرن السادس الهجري^{٤١}، ففي القرن السابق كان الجنود الفاطميون المقيمين في الأقاليم لا يحصلون على إقطاعات بل إن المقيمين منهم في مصر العليا ومصر السفلية كانوا تحت قيادة «متولى السيارات» ويتقاضون رواتبهم نقداً، فيذكر المسيحي في

^{٣٨} ابن الطوير: نهرة الملحقين ٤٨٦؛ المقريزى: الخطط ١ : ٤٨٢ ، ٣١-٢٩؛ المقريزى: الخطط ١ : ٤٨٣
القلقشندى: صبح ٣ : ٤٨٩ .

Rabie, H., *op. cit.*, p. 28.

^{٤١} Lev, Y., *State and Society* p. 125-126; Brett, M., *The Origins of the Mamluk*, p. 44. Cahen, Cl., «Contribution à l'étude des impôts dans l'Égypte médiévale», *JESHO* V (1962), p. 261.

البطائحي أنه حدث في سنة ١١٠٧هـ / ٥٠١ م تفاوت بين السنة الشمسية والعربية أربع سنين، ففاتح القائد أبو عبد الله محمد بن فاتك البطائحي الوزير الأفضل في ذلك. فأمر الوزير بإنشاء سجل «بنقل سنة تسع وتسعين وأربعين إلى سنة إحدى وخمسين لتكون موافقة لها... ويستمر الوفاق بين السنين الهلالية والخارجية إلى سنة أربع وثلاثين وخمسين»^{٣٤}.

وفي الوقت نفسه قام الوزير الأفضل، بناءً على مخاطبة القائد أبي عبدالله محمد ابن فاتك البطائحي أيضاً، بحل جميع الإقطاعات وإعادة روكها^{٣٥} في سنة ٥٠١هـ / ١١٠٧ م بغرض المحافظة على قيمة العائد والخدمات بعد أن تضرر كثير من العسكرية والمقطعين من كون إقطاعاتهم قد قلل ارتفاعها وساقت أحوالهم لقلة المتحصل منها، وأن إقطاعات الأمراء قد تضاعفت ارتفاعها وازدادت عبرتها بحيث صار في كل ناحية للديوان جملة تحبى بالعصف. فحملت الإقطاعات كلها على أملاك البلاد ودعى الأمراء والأجناد والطوائف للمزايدة عليها في دار الوزارة، ووعدهم الأفضل بترك أملاكهم التي لهم فيها يتصرفون فيها بالبيع والإيجار، ثم حل جميع الإقطاعات ووُقعت المزايدة عليها وتميّز لكل منهم إقطاع وكتب لهم السجلات بأنها باقية بأيديهم لمدة ثلاثين عاماً ما يقبل منهم فيها زائد، وحصلت بذلك للديوان «بلاد مقررة»^{٣٦} بما كان مفرقاً في الإقطاعات بما مبلغه خمسون ألف دينار وهو ما عُرف بـ «الرُوك الأفضل»^{٣٧}.

^{٣٤} ابن المأمون: أخبار مصر ٣-٨؛ ساويرس بن المقفع: تاريخ بطاركة الكنيسة ٣/١؛ التویری: نهاية الارب ٢٨؛ المقريزی: الخطط ١: ٢٧٩-٢٨١؛ واعظ ٣: ٤٠.

^{٣٥} الرُوك. كلمة قبطية، استمد منها الفعل العربي راك، يروك، تعنى في مصر إجراءاً زراعياً يتم خلاله القيام بعملية قياس الأرض وحصرها في سجلات وتشمينها، والغرض من هذا الإجراء هو تعديل ما هو مفروض على البلاد من الأموال الخارجية نتيجة لما يطرأ على حال الأرض من تغيير بنقش أو زيادة في مساحتها بين وقت آخر. ويؤكد المقريزی أنه في بداية الفترة الإسلامية كان يتم «الرُوك» كل ثلاثين سنة من أجل التوفيق بين السنة الهلالية والسنة الخارجية،

^{٣٦} أبو الحasan: النجوم الزاهرة ٨: ٥٨٧. Rabie, H., *op. cit.*, p. 50-56; Halm, H., *EI*², art. *Rawk VII*, p. 483-484. في بعض المصادر، «بلاد (ضياع) مفردة»، والبلاد المُقررة هي الأماكن والأراضي المتشعة التي لا نبات فيها. (إبراهيم طران: النظم الإقطاعية في الشرق الأوسط في العصور الوسطى ٥٠٥).

^{٣٧} ابن المأمون: أخبار مصر ٩-١٠؛ التویری: نهاية الارب ٢٨؛ المقريزی: الخطط ١: ٢٧٦-٢٧٧؛ واعظ ٣: ٨٣.

Brett, M., *op. cit.*, p. 42-43; *id.*, «The Way of the Peasant», *BSOAS* 47 (1984), p. 52-55.

وواضح أن ما يذكره المقريزی لا يعكس إلا وضعاً نظرياً. ففي الواقع أنه طوال ثمانية قرون ونصف تفصل الفتح العربي عن الفتح العثماني لمصر لا تذكر المصادر سوى ست

يتعهّد كل مقطع من أولئك المقطعين بدفع مقدار معينة من التحصّلات الضرائبية السنوية للإنفاق منها في أوجه نفقات الدولة ومصالحها ويحتفظ لنفسه ببقية عائد الإقطاع^{٢٩}، ويبدو أن هذا الاتجاه استمر أيضًا في زمن الخليفتين الآمر بأحكام الله والحافظ لدين الله في القرن السادس الهجري.

لم يكن هذا الإقطاع الذي أدخله بدر الجمالي بحال من الأحوال إقطاعاً عسكرياً، بل وسيلة مالية لإعادة زيادة إنتاجية الأرض الزراعية بعد سنوات الجفاف التي صاحبت الحرب الأهلية والأزمة الاقتصادية التي سادت في عقدى السبعينيات والستينيات من القرن الخامس الهجري^{٣٠}. فقد ذكر المخزومي في كتاب «المنهج في علم الخراج» أنه وقف على مقاييس عملت لأمير الجيوش بدر الجمالي سنة ٤٨٣ هـ بلغ فيها ارتفاع خراج البلاد ثلاثة آلاف ألف ومائة ألف دينار، بينما كان ارتفاع خراج البلاد قبل وصول بدر الجمالي إليها سنة ٤٦٦ هـ لا يتعدى ألفي ألف وثمانمائة ألف دينار^{٣١}.

ويتضح هذا الغرض المالي من عدد من الإصلاحات المالية والزراعية التي قام بها الوزير الأفضل بن بدر الجمالي بعد ذلك بثلاثين عاماً في سنة ٥٠١ هـ / ١١٠٧ مـ. فمعروف أن التفاوت بين السنة الشمسية والسنة القمرية أحد عشر يوماً تقريباً، وكانت كل ثلات وثلاثين سنة قمرية تعادل اثنين وثلاثين سنة شمسية، لذا فقد كان «التوافق بين السنتين الشمسية والقمرية» أمراً ضروريًا لأن استحقاق الخراج وجبيته منوطان بالتزروع والشمار وهي مرتبطة بالشهور والسنين الشمسية وما يقابلها من التقويم القبطي^{٣٢}. ونتيجة للأزمة التي اجتاحت مصر في أواسط القرن الخامس الهجري أُغفل نقل السنين في الديار المصرية «حتى كانت - كما يقول المخزومي - سنة تسعة وسبعين وأربعين سنة للهلال تجرى مع سنة سبع وتسعين الخجاجية، فنُقلت سنة سبع وسبعين الخجاجية إلى سنة إحدى وخمسين، هكذا رأيت في تعليقات أبي رحمة الله»^{٣٣}. ويضيف المؤرخ ابن المؤمن

Rabie, H., *op. cit.*, p. 29; Brett, M., *op. cit.*, p. 43.^{٢٩}

المقريزي: الخطط ١ : ٨٦ والاتعاظ ٣ : ٨٠-٨١.

^{٣٠} ابن ماتي: قوانين الدواوين ٣٥٨-٣٥٩؛ على بن خلف: مواد البيان ٥٥٨-٥٦٢؛ القلقشندي: صبح الأعشى ١٣؛ المقريزي: الخطط ١ : ١٠٠.^{٣١}

^{٣٢} المخزومي: المنهج في أحكام الخراج - خ ق ٣٨؛ القلقشندي: صبح ٤٦٠؛ المقريزي: الخطط ١ : ٢٧٥.^{٣٣}

المقريزي: الخطط ١ : ٨٦ والاتعاظ ٣ : ٨٠-٨١.

Cahen, Cl., *L'évolution de l'iqtâ'* p. 249; id., *El*^٢, art. *Kabâla* IV, p. 337-338; id., «L'administration financière de l'armée fatimide d'après Al-Makhzûmî», *JESHO* 15 (1972), p. 172; Brett, M., «The Origins of the Mamluk Military System in the Fatimid Period» in Vermeulen, Smet, U. and D. de, editors *Egypt and Syria in the Fatimid, Ayyubid and Mamluk Eras*, OLA 73 (Leuven 1995), p. 40.

وللتدليل على الفرق بين نظام الإقطاع في مصر الفاطمية ونظيره في العراق ذكر ابن ميسّر وهو يتحدث عن واقعه الباسيرى الذي أقام الدعوة الفاطمية لل الخليفة المستنصر بالله في بغداد، أنه «كان له ببغداد إقطاع لا يمكن أن يكون له بمصر مثله»^{٢٤}.

واضح أن هذه الأمثلة جميعها ترجع إلى فترة الحاكم بأمر الله وبداية فترة الظاهر لإعزاز دين الله، وهي فترة شهدت إلى حد بعيد اضطرابات داخلية وثورات وصعوبات اقتصادية تأثرت فيها قدرة الدولة على المحافظة على دفع رواتب الجيش على أساس نقدى على قاعدة منتظمة. فهل تحويل الإقطاع إلى إقطاع شبه عسكري والمحافظة عليه استمر بعد تغيير هذه الظروف وعودة الاستقرار الداخلي وانتهاء الصعوبات الاقتصادية؟ لقد كانت الأزمات الاقتصادية في زمن الظاهر قاسية إلى حد بعيد ولكنها لم تستمر طويلاً وبالتالي لم تكن لها أهمية كبيرة^{٢٥}. ويرى كلود كاهن أن فترة الفوضى الداخلية والحروب الأهلية التي شهدتها عصر المستنصر هي نقطة التحول في طبيعة نظام الإقطاع في العصر الفاطمي حيث أوجدت الظروف الملائمة لإمكانية تحويله إلى إقطاع شبه عسكري^{٢٦}.

وفور وصول بدر الجمالي إلى مصر وعمله على التخلص من الأمراء المصريين جعل لكل واحد من أصحابه قتل أحد الأمراء المصريين «سائر ما بيد ذلك الأمير من إقطاع وجار ودار ومال وجوار وغير ذلك»^{٢٧}. ويبدو أن الدولة الفاطمية بدأت منذ هذا التاريخ تستخدم نوعاً من الإقطاع في تدبير شؤون جزء من جيشه الكبير. فمنذ وصول بدر الجمالي إلى السلطة أخذ العسكريون يحلون تدريجياً محل أرباب القلم في جباية الخراج، وجعلت لكل من أولئك الجباة العسكريين جهات ذات قيمة ضرائية يؤدونها للدولة أطلق عليها «إقطاع» عبارة عن منطقة زراعية مؤجرة مقابل مبلغ اتفاقي يطلق عليه قبالة (ج. قبالات)، ويسمى المزارع المقيم في البلد «فلاحاً قراراً» فيصير عبداً لمن أقطع تلك الناحية، كما أطلق على القيمة الضريبية «عَبْرَة»^{٢٨}، بمعنى أن

^{٢٨} العَبْرَة. هي مقدار المربوط من الخراج أو الأموال على كل إقطاع من الأراضي وما يتحصل من كل قرية من عين وغلة وصنف. (ابن ماتى: قوانين الدواوين ٣٦، المقريزى: الخطط ١: ٤٨٧ ، ٨١)

Cahen, Cl., «Le régime des impôts dans le Fayyūm ayyūbide», *Arabica* III (1956), p. 12-13.

^{٢٤} ابن ميسّر: أخبار مصر ٢١.

^{٢٥} Lev, Y., *op. cit.*, p. 326.

^{٢٦} Cahen, Cl., *op. cit.*, p. 243.

^{٢٧} المقريزى: المقفى الكبير ٢: ٣٩٦.

يعقوب بن كليس «إقطاعاً» في كل سنة بمصر والشام مبلغه مائة (ثلاثمائة) ألف دينار^{١٤}. وكان مبلغ «إقطاع» قاضى القضاة مالك بن سعيد فى السنة خمسة عشر ألف دينار^{١٥}، كما يذكر ابن سعيد المغربي أن الحاكم توسع فى الإقطاعات حتى أنه أقطع جماعة نواتية العُشاري الذى كان يركب فيه^{١٦}، وفي أعقاب انتصاره على ثورة أبي رکوة التى هددت النظام الفاطمى «أقطع [الحاكم] الفضل بن صالح إقطاعات كثيرة»^{١٧}، كما أنه عندما انقلب على الكتاميين أمر بالقبض على جميع ما لهم من الإقطاع من ضياع ورباع وغير ذلك^{١٨}. وعندما تأمرت سيدة الملك أخت الحاكم مع الحسين بن دوّاس للقضاء على أخيها وعدته بأن يكون هو مدبر الدولة وأن تزيد فى إقطاعه مائة ألف دينار^{١٩}.

ويبدو من العرض السابق أن الكتاميين كان لهم إقطاعات إلى جانب رواتبهم المنتظمة، ولكن لا نعلم على وجه التدقيق إلى أى حد كان هذا النظام منتشرًا بينهم، كما أن حقيقة منح الإقطاع إلى كبار رجال الدولة يوضحه الوعد الذى قطعته سيدة الملك للحسين بن دوّاس^{٢٠}.

ويوضح نصُّ أورده المُسبِّحى أن الإقطاعات كانت تُمنَح إلى الموظفين المدنيين كمنحة من الخليفة، فعندما تولى القائد عز الدين معاضاد نظر «ديوان الكتاميين» سنة ٤١٥هـ / ١٠٢٤م عوضاً عن الأمير شمس الملوك مسعود بن طاهر الوزان كتب هذا الأخير إلى الخليفة الظاهر لإعزاز دين الله ليُسألَه في تسليم إقطاعه، فأجابه الخليفة بأنه «نعمَّة» من أمير المؤمنين عليه وعلى أمثاله لا تنزع منهم^{٢١}. وواضح أن المقطوع في هذه الحالة غير مُكَلَّف بآية خدمة عسكرية ولكنه يخضع لدفع «العُشر» من عائد الإقطاع إلى بيت المال^{٢٢}. كما أن حسان بن جراح الطائى متولى حرب فلسطين أرسل إلى الخليفة الظاهر في نفس العام يطلب إضافة بيت المقدس ونابلس إلى إقطاعه ليكُفَّ عن القتال، فأجابه الخليفة بإضافة إقطاع نابلس فقط إليه^{٢٣}.

^{١٤} النويرى: نهاية الأرب ٢٨: ١٦٥؛ المقريزى: الخطط ٢: ٦؛ المقريزى: نهاية الأرب ٢٨: ٢٨٥؛ اتعاظ الخنقا ١: ٢٦٩.

^{١٥} المقرىزى: الخطط ٢: ١٠٧.

^{١٦} ابن سعيد: النجوم الزاهرة في حلى حضرى القاهرة ٦٦.

^{١٧} أبو الحسن: النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ٤: ٢١٧.

^{١٨} ابن سعيد: النجوم الزاهرة ٦٨.

^{١٩} ابن الأثير: الكامل في التاريخ ٩: ٣١٦ ، ٣١٩.

كان الوضع في مصر في زمن الدولة الفاطمية مخالفًا لذلك كما ذكر المقرizi في النص الجامع الذي أوردته منذ قليل. ولا نملك أية معلومات منظمة حول الطريقة التي كانت تدفع بها رواتب الجنود في العصر الفاطمي، ولكن من خلال معلومات متباينة في بطون المصادر نستطيع القول أن الجيش الفاطمي كان يتتقاضى رواتبه نقداً وعلى دفعات مختلفة منتظمة خلال العام. فعند الاحتفال بتنصيب الخليفة الحاكم بأمر الله سنة ٩٩٦هـ/١٣٨٦م اتفق الحسن بن عمار مع الكتاميين على أن يطلق لهم ثمانين «إطلاقات» كل سنة على أساس ثمانية دنانير لكل رجل منهم، وذلك بالإضافة إلى «الفضل» وهو عشرون ديناراً لكل واحد دفعت بحضور الخليفة بواسطة عرفائهم (ج. عريف)^٩. وأصبح تقليدياً بعد ذلك منح مال «الفضل» للجنود كافة وتكرر ذلك أثناء تنصيب الخليفة الظاهر والخليفة المستنصر^{١٠}.

ولدينا معلومات أخرى تؤكد أن رواتب الجيش كانت تدفع نقداً، ففي سنة ٤١٥هـ/١٠٢٤م طالب الرجال السودان الذين أرسلوا لحفظ مدينة تنيس «أرزاقهم»^{١١}، كما أن الوزير الأجل أبو سعد منصور أحد وزراء المستنصر أقام في الوزارة أيامًا قلائل طالبه خلالها الجندي بـ«أرزاقهم» فوعدهم ثم فر هارباً^{١٢}.

هذه النصوص هي الوحيدة التي نعرف منها كيفية دفع رواتب الجيش في العصر الفاطمي الأول. ويبدو أن نظام دفع الرواتب نقداً على أساس دورى خلال العام قد استمر إلى زمن الحرب الأهلية أثناء خلافة المستنصر حيث يذكر ناصر خسرو عند وصفه للجيش الفاطمي أن «نفقة هذا الجيش كله من مال السلطان، ولكل جندي منه مرتب شهري على قدر درجته»^{١٣} ثم انهار هذا النظام تماماً خلال هذه الحرب.

والوضع العام خلال القرنين الرابع والخامس للهجرة/ العاشر والحادي عشر للميلاد أن النظام الإقطاعي لم يكن شائعاً أو معتاداً في مصر الفاطمية. ولكن كان هناك نوع من الإقطاع الذي يُمنَح إلى الموظفين المدنيين، فكان القضاة وأصحاب الوظائف الإدارية وكبار الأمراء يُمنَحون إقطاعات عوضاً عن رواتبهم أو كجزء من تعويضهم، واتسعت دائرة من يمنحون هذه الإقطاعات في فترة خلافة الحاكم بأمر الله لتشمل كذلك الجنود وعييد الشّراء. وأمامنا عدد من الأمثلة تؤيد ذلك: فقد جعل الخليفة العزيز بالله لوزيره

^٩ ابن ميسر: أخبار مصر ١٧٨.

^{١٠} المقرizi: اتعاظ الجنفا ٢: ١٢٥ ، ١٨٤-١٨٥.

^{١١} ناصر خسرو: سفرنامة ٩٥.

^{١٢} المسبحي: أخبار مصر ٥٧.

الإقطاع من الأرض الموات لإحيائها أو من الأراضي التي توفى أصحابها دون ورثت. ويرى الفقهاء أنه لا يجوز مصادرة إقطاع التمليك حيث يصير المقطع بالتمليك كمالاً لرقبتها^٤. أما النوع الثاني من الإقطاع فهو المعروف بـ «إقطاع الاستغلال» وقد نشأ نتيجة لسلط الجند والعسكر، وكان يُمنح لهم من أرض الخراج بحيث يفيد المقطع منه مقابل دفع مبلغ مُتفق عليه دفعة واحدة أو على أقساط متعددة . ولم تكن الإقطاعات العسكرية وراثية كما أنها لا تدوم مدى الحياة ولا تعتبر ملكاً لصاحبها، وإنما كانت تمنح لهم ليعرضهم إيرادها عن الراتب الذي قد تعجز خزانة الدولة عن الوفاء به. لذلك فإنها كانت بمثابة امتيازات ومنح إضافية ولم تكن بديلاً عن الرواتب^٥.

ومع ظهور دولة السلجوقية التي حلّت محل البوهين في التحكم في الخلافة العباسية، بدأت ظاهرة إحلال الإقطاع محل العطاء أو الرواتب لرجال الجيش، فقد تطلّبت الطبيعة الحربية لدولة السلجوقية أن ينتقل التنظيم المالي فيها انتقالاً حتمياً من نظام الرواتب والأعطيّة النقدية إلى نظام المكافأة والتعامل على قاعدة إقطاعية^٦. فقد كانت العادة جارية، كما يقول البنداري، بجباية الأموال من البلاد وصرفها إلى الأجناد، ولم يكن لأحد من قبل إقطاع، ثم أن الوزير نظام الملك وزير السلطان ملك شاه، رأى أن الأموال لا تُحصل من البلاد لاحتلالها، ولا يصح منها ارتفاع [أى إيراد] لاعتلالها ففرقها على الأجناد إقطاعات وجعلها لهم حاصلاً وارتفاعاً فتوافرت دواعيهم على عمارتها^٧. وانتقل هذا النظام إلى الزنكيين حيث لجأ عماد الدين زنكي بعد أن أسس دولته في الموصل وحلب إلى تعميم نظام الإقطاع، واستمر على ذلك ابنه نور الدين محمود صاحب دمشق ثم ورثه عنه الأيوبيون في مصر بعد ذلك. ويقوم هذا النظام الإقطاعي على أساس فكرة الحقوق والواجبات المتبادلة بين الأمير أو السيد الإقطاعي من ناحية وأوصاله المقطعين من ناحية أخرى. أى أن الأرض أو المدن أو القلاع والمحصون التي يتم إقطاعها للأوصال والأتباع تكون مقابل خدمات حربية يلتزم هؤلاء الأوصال بتقديمها لسادتهم الإقطاعيين متى طلب منهم ذلك^٨.

^٤ حسنين محمد ربيع: النظم المالية في مصر زمان الأيوبيين ٢٥.
^٥ البنداري: تاريخ دولة آل سلجوقي، القاهرة - مطبعة الموسوعات ١٩٠٠ ، ٥٥؛ المقريزي: الخطط ١: ٩٥.

^٦ سعيد عبدالفتاح عاشور: «البنية البشرية لمجتمع صلاح الدين»، الجلة العربية للعلوم الإنسانية ١٠ (١٩٩٠) ١٣.

^٧ عبد العزيز الدورى: تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجرى ٣٩٤؛ راشد البراوي: حالة مصر الاقتصادية في عهد الفاطميين ٥٤٥-٥٩؛ Cahen, Cl., *L'évolution de l'iqtā' du IX^e au XIII^e siècle*, p. 235-239.
^٨ عبد العزيز الدورى: المرجع السابق ٤٤-٤٣؛ Cahen, Cl., *op. cit.*, p. 243-43.

طبيعة الإقطاع الفاطمي

كان الإقطاع نظاماً معمولاً به في العراق أوجده البوهيميون ثم تَمَّمَه السلاجقة وخلفاؤهم من الزنكيين والنوريين. أما في مصر فقد كان الوضع مختلفاً تماماً، يقول المقرizi في نص هام:

«لم يكن في الدولة الفاطمية بديار مصر ولا فيما مضى قبلها من دول أمراء مصر لعساكر البلاد إقطاعات بمعنى ما عليه الحال اليوم في أجناد الدولة التركية [المملوكية]، وإنما كانت البلاد تضمّن بقبالات معروفة لمن شاء من الأمراء والأجناد والوجوه وأهل النواحي من العرب والقبط وغيرهم»^١.

ويضيف في موضع آخر:

«وأما منذ كانت أيام صلاح الدين يوسف بن أيوب إلى يومنا هذا، فإن أراضي مصر كلها صارت تقطع للسلطان وأمرائه وأجناده»^٢.

و«الإقطاع» هو «أن يُقطع السلطان رجلاً أرضاً فتصير له رقبتها»^٣، أى أن الأرض تصبح ملكاً لصاحب الإقطاع. كان هذا النظام معمولاً به في الدولة الإسلامية، ولم تكن على أصحاب الإقطاعات في الفترة المبكرة واجبات عسكرية ولكن كان عليهم دفع بعض الضرائب للدولة وإصلاح القنوات والجسور التي تقع في أراضيهم، وبطريق على هذا النوع من الإقطاع «إقطاع التمليك»، ويكون فيه الإقطاع ملكية تامة لصاحبته وقد يكون وراثياً أيضاً، وعلى صاحب هذا الإقطاع دفع «العُشر» إلى بيت المال. وعادةً ما يكون هذا

^٣ الخوارزمي: مفاتيح العلوم .٣٩

^١ المقرizi: الخطط ١ : ٨٥ .

^٢ نفسه ١ : ٩٧ .